

# القول السديد في بعض نائل الاجتهاد والتميز

جمع سيدنا شيخ مشايخ الاسلام • ملك العلماء الاعلام مصفى  
الانام مرجع الخاص والعام • مولانا الشيخ الامام العلامة محمد  
عبد العظيم المكي الحنفى ابن المرحوم التبرورى الملائق  
رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما •  
وبركات علومهما •

٢٢

الحمد لله رب العالمين • وافضل الصلوة واشرف التسليم • على  
صاحب الشفاعة والخلق العظيم • سيدنا ومولانا محمد سيد  
الاولين والآخرين • وعلى اله وصحبه اجمعين • وبعد فان العلم  
من اجل الصفات واجمل الهيات • واولى ما صرفت اليه فائش  
الافاق • وان من اخذ منه بنصيب • وخط يتره  
الحبيب • مولانا الشيخ الامام العلامة الهمام شيخ الاسلام •  
المنو • يذكره في هذا الكتاب • والغنى عن التوصيف والاطناب  
فشكر الله تعالى مساعيه • وعمر بالطاعات يآمه ولياليه •  
فلقد اجاد واقاد • وبلغ المرام والمراد • بما اودعه من قرايد •  
القوايد • وجواهر عقود القلايد • فهو حقيق بان يسار اليه ويشأ  
ويعتق بما اشتمل عليه من الاسرار • فكثير الله تعالى في الوجود •  
من امثاله • وبلغه احسن ما يرجو • من اماله • بجاه المصطفى الامين  
امه • وصلى الله تعالى على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين • وعلينا  
معهم امين • سبحان ربك رب العزة عما يصفون •

وسلام على المرسلين • والحمد لله رب

العالمين •

م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا فتاح يا عليم يا كريم **اللهم** ارنا الحق حقا واهدنا  
 لا تباعده وارنا الباطل باطلا ووفقنا لاجتنابه  
**الحمد لله** لذاته وجميل صفاته والشكر له على  
 الآنة ونعمائه وهباته والصلوة والسلام على  
 عبده ورسوله المبعوث بالذين المنين والكتاب  
 المبين سيدنا ومولينا ونبينا محمدا الرسول الامين  
 وعلى اله وصحبه الهداة المهتدين <sup>اعلانيهم</sup> **اما بعد** فهذه  
 تعلية موسومة بالقول السديد <sup>على انفسهم</sup> في بعض مسائل  
 الاجتهاد والتقليد اذكر فيها ما حضرني في بعض  
 مسائل الاجتهاد والتقليد واقتداء المقلد بما امر به  
 خلاف قول مقلده بفتح اللام اما اجتهادا او تقليدا  
 وما يتعلق بذلك ويتبدل عليه غير متصدا للتبع في ذلك



بل قيدت ما نسخ للخاطر الفاتر في الوقت الحاضر  
 من غير تعيد بمراجعة في ذلك وهي نبذة ونذر  
 يسير من شيء كثير فاقول وبه الأعانة الكلام  
 في هذه المسائل على فصول **الفصل الأول** اعلم انه لم  
 يكلف الله تعالى احدا من عباده بان يكون حنفيا  
 او ماليكيا او شافعيا او حنبليا بل اوجب عليهم  
 الايمان بما بعث به محمد صلى الله عليه وسلم والعمل بشريعة  
 غير ان العمل بها متوقف على الوقوف عليها والوقوف  
 عليها له طرق فما كان منها مما يشترك فيه العامة واهل  
 النظر كالعلم بفرضية الصلوة والزكاة والصوم والحج  
 والوضوء اجمالا وكالعلم بحرمة الزنا والخمر واللواط  
 وقتل النفس ونحو ذلك مما علم من الدين بالضرورة فذلك  
 لا يتوقف فيه على اتباع مجتهد ومذهب معين بل كل  
 مسلم عليه اعتقاد ذلك فمن كان في العصر الاول فلا يخفى  
 وضوح ذلك في حقه ومن كان في الاعصار المتأخرة  
 فلو صول ذلك الى علمه ضرورة من الاجماع والتواتر  
 وسماع الايات والسنن المستفيضة المصروفة بذلك

كما نص عليه سلطان العلماء  
 غفر الله له ولوالديه  
 في كلامه وكلام غيره من الأئمة  
 ايضا بعد ان سطت من عنده  
 قبل ان أقف على كلامهم  
 بزمان كثير قاله جامعها

اي الاحاديث الشريفة

بواسطة الاجماع



في حق من وصلت اليه **واما** ما لا يتوصل اليه الا بغير  
 من النظر والاستدلال • فمن كان قادرا عليه يتوفر  
 الآتية فيه وجب عليه فعله كالائمة المجتهدين • ومن  
 لم يكن له قدرة عليه وجب عليه اتباع من ارشده الى  
 ما كلف به ممن هو من اهل النظر والاجتهاد والعدالة  
 وسقط عن العاجز تكليفه بالبحث والنظر لعجزه بقوله  
 تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله عز وجل  
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون • **وهي الاصل**  
 في اعتماد التقليد كما اشار اليه المحقق الكمال ابن الهمام  
 في التحرير **فصل** اذا علمت ذلك فاعلم ان ابا خنيفة وما لكا  
 والشافعي واحمد بن محمد بن حنبل رحمهم الله تعالى •  
 كل منهم من اهل الذكر الذين وجب سؤلهم واتباعهم لمن  
 لم يصل الى درجة النظر والاستدلال **فاذا** عمل احد  
 من المقلدين في طهارته او صلوته او شيء مما جرى به  
 التكليف بقول واحد منهم مقلدا له فيه او صادف  
 قوله ولو لم يعلم به حين العمل فقلده فيه بعد انقضائه  
 على ما ظهر لي في المسئلة كما يدل عليه ما استشهد به

أي وقوله عز وجل ايضا  
 فاسألوا

أي قوله تعالى فاسألوا  
 الخ

نسخ  
 انتهى باجمد ابن  
 حنبل نسبة الى حنبل

أي ما جعلته مشاهدا  
 في ذلك

قولي كما صرح به اعانة الانكار  
على من اخذ بقول المجتهد قلة  
بامعنا  
المزيد من ثمة اسم الكتاب  
لا كتاب آخر

مطلب  
ليس الاخذ من المقلدين  
ان يمتنع من الاقتداء  
بالمخالف

في المسئلة بعد هذا فقد ادى ما عليه وليس الاخذ ممن  
هو في درجة التقليد قلت بل ولا للمجتهد الانكار عليه  
كما صرح به في غير زائدة ما كتاب عندنا من تصانيف  
الصدر الشهيد حسام الدين وغيره من كتب المذهب المعتمدة  
كالنجيس والمزيد لشيخ الاسلام برهان الدين صاحب  
الهداية كما نقلته بخطي عنها في مظانه **فاز** اثبت ذلك  
فليس لحنفي او شافعي من المقلدين ان يمتنع من الاقتداء  
بالامام المخالف لمذهبه ويحتج بانى لما قلدت الشافعي  
او ابا حنيفة مثالا فقد وجب على الحكم بطلان ما لخصنا  
اجتهاده لانا نقول انما ابيع التقليد بقدر الضرورة  
وذلك يندفع بتقليدك له في عملك وكيفيته فقط  
وان شئت قل في كيفية ايقاع ما كلفت به فقط  
**واما** الحكم بطلان مخالفه فليس ذلك اليك بل للكلام  
مجال في تسوية ذلك للمجتهد الذي قلده **وينبغي** ان  
يكون قرار الكلام ان للمجتهد الحكم ظنا لا قطعاً بان  
اجتهاد غيره خطأ واما نفس المجتهد المخالف فهو  
مصيب في العمل باجتهاد نفسه لا محظي في ذلك



وان كان محكوما بخطاء اجتهاده عند غيره لانه  
ما مورب اتباع اجتهاد نفسه كما لا يخفى **واقفا** انت  
ومن هو في مرتبتك من المقلدين فقول كل مجتهد عنده  
على حد سواء اذ ليس الترجيح بالدليل من وظايفك  
والا لكنت في درجتهم ووجب عليك الاجتهاد وارتفع  
التقليد **ولكن** لا بد للعمل في نصيحه من مستندات  
استندت الى امامك ونعم الامام هو وهذا الآخر  
مستند في فعله الى امام مثل امامك او اعلى منه  
فلا يمكنك الحكم على عمله بالبطلان البتة فليست  
حينئذ في تخلفك عن الاقتداء به الا عاملا بحض  
العصية **وقد** نصر علماؤنا وغيرهم من اصحاب المذاهب  
على حرمة التعصب وتصويب الصلابة في المذهب **ومعنى**  
الصلابة هو الثبات على ما ظهر للجهت من الدليل وذلك  
لا يتم الا للجهت نفسه **اولم** هو من اهل النظر ممن اخذ  
بقوله والتعصب هو الميل مع الهوى لاجل نصر المذهب  
ومعاملة الامام الاخر مقلديه بما يغض منهم **وقد**  
نص في جواهر الفتاوى وغيرها من كتب اصحابنا ان

مطلب

تفسير التعصب

الشافعي

الشافعي رحمه الله تعالى لم يكن له تعصب على اثنتي  
 رحمهما الله تعالى **فصل** وقد كان الصحابة رضي الله  
 عنهم يقتدي بعضهم ببعض وكذا التابعون وفيهم  
 المجتهدون ولم ينقل عن أحد من السلف رحمهما الله  
 تعالى أنه كان لا يرى الاقتداء بمن يخالف قوله في بعض  
 المسائل ولو في خصوص الطهارة والصلوة كما نقل  
 ذلك غير واحد من المتقدمين والمتأخرين بل كان  
 يقتدي بعضهم ببعض وربما اعتقد بعضهم ولاية  
 البعض حتى أن الشافعي رحمه الله تعالى بعث يطلب  
 قميص أحمد بن حنبل من بغداد ليستشف به في مذكروته  
 بغسله وشرب ما به كما رأيت مثبتا في مناقب أحمد  
 رحمهما الله تعالى وقد روي ذلك بالعكس وكذلك  
 كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يعامل بعضهم بعضا  
 كما يعلم ذلك من سير سيرهم وأحوالهم ولا يلتفت  
 إلى ما قد يتمسك به من لا معرفة عنده بأن الاختلاف  
 بينهم لم يكن بهذه الصفة التي عليها المذاهب الآن  
 لأننا قد قررنا أن ذلك لا يمنع لأن الكل في طلب الحق

**مطلب**

أي اختبرها واعتبرها  
 ونظر فيها



على حد سواء واجتهاد كل واحد منهم يحتمل الخطاء  
كغيره بعد تسليم بلوغهم درجة الاجتهاد وان تقاؤوا  
فيه **فان قلت** قد نقل الامام حافظ الدين النسفي صاحب  
الكرو والكا في في مصفاه عن المشايخ انا اذا سئلنا  
عما ذهبنا اليه في الفروع نجيب بان ما ذهبنا اليه صواب  
يحتمل الخطا وما ذهب اليه الخصم خطأ يحتمل الصواب  
انتهى بمعناه ان لم يكن بلفظه وهذا يوجب امتناع المقلد  
من اتباع امام يرى مخالفة قول امامه لكونه خطأ  
وما قلده فيه صواب عنده **قلنا** المراد من هذا ان ما ذهب  
اليه ائمتنا هو صواب عندهم مع احتمال الخطا اذ كل  
مجتهد قد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر واما بالنظر  
الىنا فهو مصيب في اجتهاده وهو معنى ما روى ان كل  
مجتهد مصيب فليس معناه ان الحق يتعدد **قال**  
الامام فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي في شرح  
الجامع الصغير في مسألة تحريم القبلة في الليلة المظلمة  
وهذا نفر من اصحابنا على انه لم يقولوا كل مجتهد مصيب  
خلاف المعتزلة فان من نسب ذلك اليهم فقد نقول

المصنف هو شرح منظومة  
الامام نجم الدين النسفي في  
الخلافات وهو مستفاد  
على النسفي الشارح بزمن  
كثير

تسمية صاحب المذهب  
الخلافات اصطلاح  
منه



عليهم هذا لفظ فخر الاسلام رحمه الله تعالى **قلت**  
وقد ذهب بعضهم الى ان الحق يتعدد في المسئلة وهو  
ما ادى اليه اجتهاد كل مجتهد فقد جعل الله تعالى  
حكم المسئلة ما ادى اليه اجتهاد كل مجتهد فيها ولكنا  
لا نقول به بل معناه انه مصيب في اجتهاده ثم العمل  
به والحق عند الله واحد ولكن لما ظهر لهم بالدليل حكم  
من الاحكام وجب عليهم اتباع الدليل ومن ضرورة  
وجوب الاتباع التصويب والا فالشرع لا يأمر باتباع  
الخطاء ثم من ضرورة تصويب قولهم تخطئة قول  
مخالفتهم مع احتمال الاصابة من مخالفتهم لان المجتهد  
لم يحصل له الا الظن لا القطع بذلك ولهذا الوحكم  
بشيء من القطعيات في العقائد يجزى بالاصابة  
وتخطئة المخالف كما ذكره النسفي المذكور في تلك  
المسئلة في المصنف ايضا **فالحاصل** ان المراد ان ائمتنا  
ومن اخذ بقولهم من اهل النظر وال ترجيح كمشايخ المذهب  
الكبار من المتقدمين كالشيخ ابي الحسن الكرخي والامام  
ابي جعفر الطحاوي ومن المتأخرين مثل شمس الائمة

اي معناه ما روى ان كل مجتهد  
مصيب

اي الظن الغالب باصابتها  
وخطاؤها مخالفة لا القطع  
بذلك قالوا بما فيها



الرخي هو شمس لائمة  
صاحب الجسود

أي القرآن الخامس لان  
وفاة شمس لائمة الرخي  
والامام البرذوي في  
حدود الثمانين واربعية  
وما قاربها قالها جميعا

أي ذوى القدر الخليل

مطلد  
التقليد انما يسوغ  
بقدر الضرورة

المحلواتي وتليذه السرخسي وفخر الاسلام البرذوي  
وامثالهم من النظار في الخامس والامام قاضي خان  
وعصريه صاحب الهداية واضرابهما من اهل الاخطأ  
في السادس لو سئلوا كان جوابهم ما ذكره ويرشد  
الى ذلك تعبيره بقوله لو سئلنا وقوله عما ذهبنا الى  
اخره ولم يقل لو سئل المقلد فهذا الجواب مقدر  
من جانب الائمة أنفسهم فيما ذهبوا اليه وليس المراد  
ان يكلف كل مقلدان يعتقد ذلك فيما قلده اذ ذلك  
نقل يد فيما لا يحتاج اليه وهو ممنوع كما افدتك من قبل  
ان التقليد انما يسوغ بقدر الضرورة وهو محتاج  
الى العمل فلا بد من التقليد في كيفية حصوله واما  
اعتقاد صحة ما قلده ولا بد وبطلان كل ما عداه  
فليس مكلفا به **فان قلت** بل هو مكلف به والالزام اداء  
التكاليف مع اعتقاد عدم صحتها **قلت** لا يلزم ذلك  
الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده ونحن لا نقول به  
بل هو على الصواب ظاهر احيث فعل ما عليه هو الاخذ  
بقول مجتهد واما تخطئة من اخذ بخلاف قول مقلده فهو



مكلف بها واذا تضرر هذا فلا يسوغ لحنفي ولا شافعي  
 وجدا ما ما في المسجد على خلاف مذهبه بعد ان كان  
 من اهل السنة والجماعة ترك الاقتداء به فاطر الى عدم  
 صحة صلاته على مقتضى مذهب امامه **فصل** يؤيد  
 ما ذكرته ما نقله النقي الشمني في شرح المختصر والشاح  
 الزيلعي وصاحب البحر الرائق وغيرهم عن الامام الجليل  
 ابي بكر الجصاص الرازي من صحة الاقتداء بامام رافع  
 ولم يتوضاء وهذا يشعر بالاكفاء باعتقاد الامام  
 نفسه في صحة صلواته ولا عبرة حينئذ بفسادها  
 في اعتقاد المقتدى كما اشار اليه الشمني ايضا **وهذا**  
 لقول هو المنصور دراية وان اعتمد خلافة رواية  
 عندنا وهو الذي اميل اليه وعليه يتمشى ما ذهبنا  
 اليه في هذه الوريقات بل ازيد واقول والذي  
 يقتضيه النظر فيما ذهبنا اليه انه لا ينبغي تخصيص عقيدة  
 الامام بالاعتبار في الصحة بل نقول بكني حصول  
 الصحة على قول مجتهد سواء في ذلك مطابقة عقيدة  
 لامام او المأموم كما لو اقتدى الحنفي بشافعي قد مر

**مطلب**

لا يسوغ لمن في المسجد  
 ترك الاقتداء بالمخالف

صاحب البحر الرائق هو العلامة  
 الدنيا وضابط المذهب  
 في عصره زين الدين بن نجيم  
 ج ونفعنا به قاله الجعفي

**مطلب**

في اعتبار اعتقاد  
 الامام لا المأموم في  
 هذه الصورة

أي من حيث الزوايا



امراءة ثم نسي ودخل في الصلوة والحنفي كان علم  
بمنه وهوذا كرهه فقول ان له ان يقتدي به لانه  
في حاله بعد المس متوضي في عقيدة الحنفى المقتدى  
فيكون ذلك وقد قال المحقق في فتح القدير في مثل هذه  
الصورة ان الاكثر على الصحة وهو الاصح خلافا  
للهندوانى وجماعة في هذه الصورة قد اعتبرنا  
اعتماد الحنفى المقتدى واكتفينا بصحتها في عقيدته  
وصححنا الاقتداء كما انه في مسألة اقتداء الحنفى بالامام  
الذى رُفِع ولم يتوضأ اكتفينا بصحتها في عقيدة  
لامام الراعى وصححنا الاقتداء به وهو الذى نقلوه  
عن الامام ابي بكر الرازى رحمه الله تعالى وقد ذكر  
الشيخ المحقق كمال الدين بن الهمام رحمه الله تعالى  
في شرحه على الهداية عن شيخه الامام سراج الدين اى  
الشهير بقارى الهداية انه كان يعتقد قول الرازى  
وانه انكر مرة ان يكون فساد الصلوة بذلك مرويا  
عن المتقدمين انتهى ورايت في رساله لبعض الفضلاء  
ايضا كان يرجح قول الرازى بناء على قوة دليله

ويشهد ما قلناه ذكره  
الرازى في تفسيره في هذه المسألة  
من جواز اقتداء الحنفى بمن  
سلم على راس الركعتين بمن  
الوتر وانه يتم معه بقية  
وتره مع الاذلة بان الامام  
لم يخرج بسلامه عند وهو  
مجتهد فيه فانظر فقد عبر  
هنا اعتقاد المأموم  
وجواز اقتداء به مع تسليمه  
على راس الركعتين غير انه  
لم يظهر في معنى قوله لان  
الامام لم يخرج بسلامه  
عنده فكيف لم يخرج به  
وقد تمخذه فلم يتضح لي  
معنى هذا التعليل الا انه  
حصل في نسخة القول بصحة  
الاقتداء باعتبار عقيدة  
المأموم في هذه الصورة  
على مقتضى قول الامام  
الرازى <sup>٢٤</sup> <sup>٢٤</sup> كما في  
نسخة صحيحة للتوكل  
وفي بعض نسخة مضروب  
على هذه الزيادة كلها

استشهد بذلك لانه قراها  
على الشيخ اكل الدين صاحب  
العناية في شرح الهداية  
خو ثمانية عشرة مرة على  
ما روى عنه رحمه الله تعالى جامعها حاشيه

ووضوح بيانه وهو ان شرط صحة صلاة المأموم  
 صحة صلاة الامام في نفسها وصلاة كل بكلف انما  
 نضع في نفسها اماما ومأموما باعتبار رايه ومذهبه  
 لا على مذهب الغير اذ كل مجتهد مطاع في حكمه مجزئ  
 عنه عمله الذي رآه ومثاب عليه وان لم يصب الحق  
 فالحق لا يجزئ بفساد صلاة مجتهد خرج منه الدم  
 وهو يرى انه غير ناقض وان قطع بفسادها من حق  
 ابتلى به بناء على رايه ومذهبه الى اخر ما ذكره  
 مما ترك ذكره قصدا اقتصارا على ما هو المقصود منه  
 هـ ذلت ايضا ما اجاب به الشمني في شرح المختصر  
 وغيره من المصنفين في مسألة صحة اقتداء مقلد ابي  
 حنيفة في الوتر بمن يرى عدم وجوبه بانه لا يجب عليه  
 اعتقاد الوجوب يدل ايضا على ما ارشدتكم اليه من ان  
 التقليد انما هو بقدر الحاجة واعتقاد الوجوب في عمل  
 لم يجمعوا على وجوبه لا يجب بل ربما لا يسوغ كما سيأتي  
 قريبا فلذلك نقول المقلد محتاج الى ايقاع ما كلف به  
 بطريقة لا غير فتنبه فقد نقل صاحب البحر الرائق

قوله فالحق لا يجزئ بفساد  
 صلاة مجتهد الحق اقول  
 ولا بفساد صلاة مقلد  
 مجتهد خرج منه الحق  
 جامعها حاشية  
 قوله لا يجزئ وقوله وان  
 قطع لا يجزئ انه لا يقطع  
 في الظنات فالصواب ان قال  
 لا يجزئ وان حكم وان قال  
 بفسادها يدل على انه وان  
 قطع قال جامعها حاشية



وهو خاتمة المتأخرين مولانا العلامة ابن نجيم  
 رحمه الله تعالى في البحر الرائق شرح كثر الدقايق  
 عن شرح منية المصلي انه صرح بعض مشايخنا بان  
 لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف في وجوبه ونقل  
 هو ايضا عن المحيط والبدائع انه ينوي صلوة الوتر  
 والعيد فقط انتهى وهذا نص فيما اشترت اليه **فصل**  
 قد استفاض عند فضلاء العصر منع التلفيق في التقليد  
 وذلك بان يعمل مثلاً في بعض اعمال الطهارة والصلوة  
 او احدهما بمذهب امام وفي البعض بمذهب امام اخر  
 ولم اجد على امتناع ذلك برهاناً بل قد اشار الى عدم  
 منعه المحقق التحرير وانه لم يرد ما يمنع منه ونقل منع  
 التلفيق عن بعض المتأخرين **قال** شارح تحريره العلامة  
 ابن امير حاج وهو القائل بالمنع العلامة القرافي انتهى  
**قلت** قايله جامع الرسالة والقرافي رجل من فضلاء  
 الاصوليين من المالكية ولا علينا ان لا نأخذ بقوله  
 وخصوصاً وقد وجدت عن بعض ائمتنا ما يدل على جواز  
 بل وقوعه وهو ما نقله في البزارية ان من علماء خوارزم

فقه  
 على وقوع التلفيق من بعض  
 ائمتنا رحمه الله

يعني ان ابن امير حاج شارح  
 التحرير فنرد ذلك البعض  
 بأنه العلامة القرافي  
 حاشية

يعني من اصحابنا من اختار عدم فساد الصلوة بالخطأ  
 في القراءة فيها اخذ بمذهب الامام الشافعي فقل له  
 مذهبه ذلك في غير الفاتحة فقال احترت من مذهبه  
 الاطلاق وترك القيد تقرر في كلام محمد رحمه الله  
 تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى صح القضاء  
 بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب انتهى نقله  
 عنها العلامة خاتمة المتأخرين ابن نجيم في بعض رسائله  
 في الوقف فانظر حيث لفق بان اخذ بمذهبه في ان  
 الفاتحة ليست بركن فلا يضر نقصان بعضها فيما اخطأ  
 فيه اعني خطأ فاحش بان قال مثلاً اياك نقعد ويا  
 نستعين بسبق اللسان خطأ فان الفاتحة نقصت  
 بلفظة نعيد فلم تجز صلوته على مذهب الشافعي ما لم  
 يعد قراءه نعيد فاذا اعادها صحت ولم تفسد صلوته  
 عنده بهذا الخطأ لان عنده الكلام الخطأ لا يفسد  
 اذا كان قليلاً وعندنا هو مفسد فاذا اعادها على  
 الصحة لا يفيد لان الصلوة قد فسدت ~~هنا~~ وقد  
 قال بعدم الفساد عندنا بعض المشايخ اذا اعادها

في رسالة الفها في مسألة  
 الوقف



مضاد  
عند بعض المشايخ  
لا تقصد ولوله بعد

على الصحة كما نقله الزاهدي ولكن ظاهرهما في البرازية  
عن بعض علماء خوارزم انه لا تقصد ولوله بعد على  
الصحة وانه اخذ بمذهب الشافعي في عدم الفساد  
بالخطاء وهو عين التلقيق **فان قلت** ان ذلك البعض  
من علماء خوارزم لعلة انما قال بذلك اجتهاداً بدليل  
قوله ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل **قلت** يمنع من ذلك  
قوله اخذ بمذهب الشافعي فان المتبادر من ذلك انه  
قلده في ذلك ومعنى قوله حينئذ لما تقرر في كلامه  
فجاء الى اخره يعني ان المجتهد كما يتبع ما دل عليه الدليل  
باجتهاده لا باتباع من قال بمثل ما اذا اه اليه اجتهاد  
فكذلك المقلد انما يلزمه خصوص ما قلده فيه لا اتباع  
ذلك المجتهد الذي قلده في جميع ما قال به وخصوص  
ما قلده فيه انما هو عدم الفساد بالخطاء في القراءة  
مطلقاً سواء كان ذلك في الفاتحة او غيرها وكذلك  
هو مذهبهم رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن سائر  
الائمة المجتهدين وفساد الصلوة بوقوع الخطاء في  
الفاتحة عنده ليس لخصوص كونه في الفاتحة بل لفوائده

بعض الفاتحة عنده في الصلوة ولهذا الواقي بما اخطأ  
 فيه منها على الصحة فانه لا يقول بفساد صلواته  
 حينئذ والحوارزمي لم يقلده في ركينة الفاتحة بل  
 قلده في عدم الفساد بالخطأ في القراءة وهو اعنى  
 الشافعي رحمه الله تعالى يقول باطلاقه وقول  
 القائل له مذهبه ذلك في غير الفاتحة غير صحيح  
 كما تقدم بيانه وكذا قول الحوارزمي له وترك القيد  
 واقع في غير محله لانه لم يقيد الشافعي بغير الفاتحة  
 بل خرج ذلك من الحوارزمي مخرج المشاكلة في الجواب  
 لمن نسب اليه القيد الى الشافعي وذلك اما جهل  
 من ذلك القائل بمذهب الشافعي او توسع في العبارة  
 وتسامح لانه لما كان الشافعي يقول بالفساد بوقوع  
 الخطأ في الفاتحة اذا لم يعد على الصحة فكان غير  
 الفاتحة صار كالقيد لاطلاق الجواز وليس قيدا  
 حقيقة كما بينه في اول الكلام فافهم **حاصل** انه  
 لم يثبت من كل وجه كون الحوارزمي قال بذلك لجهلا  
 ولو فرضنا ثبوت ذلك فاضربنا ذلك فيما قصدنا اليه

الثاني

أي ذلك القائل

قصدناه



من جواز التلقيح في التقليد فكما انه لو حصل التلقيح  
بالاجتهاد حكما بالصحة فكذلك اذا حصل التلقيح  
بالتقليد نكح حكما بالصحة لان الاجتهاد اصل  
في العمل والتقليد فرع لان التكليف في الاصل انما  
هو بالاجتهاد عند عدم النص فاذا عجز عن الاجتهاد  
نزل الى التقليد في كل موضع قلنا بالصحة مع الاجتهاد  
نقول بها مع التقليد عند العجز عنه من غير زيادة امر  
اخر وما زاد على ذلك فهو قول مخترع لا يقوم له دليل  
مرضى ولا تنهض به حجة وما يزعمه من منع من التلقيح  
من ان كلاما من المجتهدين الذين قلدهما يقول بطلان  
صلوته الملققة مثالا لو سئل عنها بافراده فغالطة  
مدفوعة بما لا يسع هذا المحل بيانه واجمال ذلك انه  
انما يقول له انها باطلة ان كنت اخذت في ذلك الامر  
الذي حكمت انا بطلانها من اجله بمذهبي واما ان  
كنت قلدت فيه غيري فلا احكم بطلانها حينئذ  
في حقك اذ كنت ممسكا بقول مجتهد وكذلك يقول له  
الاخر في الامر الاخر فبطل اطلاق قولهم في منع التلقيح

اي المكلف

مسألة في اخر هذه  
الرسالة عن حكاية  
الامام الشافعي رحمه  
الله تعالى الاجماع  
ما يؤيد هذا التحقيق

فالتلقيح لا يفسد

بان كلام المجتهدين حاكم ببطلان صلاته مثلاً بل  
يقيد الحكم منه ببطلانها بما اذا كان متمسكاً فيها  
بمذهبه فيما يرى ذلك المجتهد ببطلانها بسبب فعله  
او تركه لا ان قلده غيره فيه فافهم فيه تدفع تلك  
المغالطة التي حكم من حكم بمنع التلويح بسببها فان  
ابيت وقلت لا بل المجتهد يطلق القول ببطلانها على  
رايه فنقول لا يلصق هذا الابطال بمن قلده مجتهداً  
غيره في ذلك الامر الذي بطلها بسببه كما لا يلصق  
ابطاله بنفس ذلك المجتهد المصحح لما مع وجود ذلك  
الامر الذي بطلها بسببه ذلك المجتهد الاخر فسلمت له  
صلوته بتقليده في كل امر من امورها مجتهداً يرى  
صحة ذلك الامر <sup>في محله</sup> فصار حكم المجتهد المبطل لها مصروفاً  
عنه بتقليده من يرى الصحة بذلك الامر وبذلك  
ينصرف عنه حكم كل من المجتهدين ببطلانها ان قول  
المانع فيما اذا قلده المكلف باخفيفه رحمه الله تعالى  
ورضى عنه في ان المس غير ناقض مثلاً وقلد الشافعي  
رحمه الله تعالى في الاكتفاء بمسح بعض قليل من الرأس



لا يبلغ الربع او ثلاثة اصابع باعتبار الرواية الاخرى  
 في مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى ورضي عنه في  
 المقدار المفروض في مسح الرأس فان المانع يقول ان  
 ابا حنيفة والشافعي حاكمان بطلان صلوته ابا حنيفة  
 لفقد مسح المقدار المفروض عنده والشافعي لوجود  
 المس في اذا غير جائزة عندهما **وجوبه** ما يتناه من  
 ان هذه مغالطة واطلاق في محل تقييد بل الحكم  
 بطلانها عند كل منهما مقيد بما اذا كان اخذا في ذلك  
 الامر الذي حكم من حكم بطلانها بسببه بمذهب المبط  
 كما تقدم بيانه قريبا فافهم والله تعالى اعلم بالصواب  
**ثم** لو ذهب مجتهد الى ان المفروض في المسح مقدار  
 ما قال به الشافعي والى ان المس غير ناقض والى ان  
 ذلك والولا في الوضوء لا يلزم اقل يسوغ المانع له  
 حينئذ اجتهاده فكذلك عليه ان يسوغ للمقلد تقليد  
 في كل واحد من المذكورات لمجتهد قال بذلك كما لا يخفى  
 فان تأني متأب عن تلقى هذا البيان بالقبول بعد صحة  
 ووضوحه فاقرعه بما تقدم قريبا من عدم لصوق

اي يحكم بطلانها

بيان في المسح

قوله فكذلك عليه ان  
 يسوغ الى اخوة ولانا  
 قد قلنا ما يصل اليه  
 باجتهاده يصل اليه  
 المقلد بتقليده قاله  
 جامعها

الابطال من المجتهد بالمقلد لغيره فيما يبطله بسببه  
 وانصرف حكمه عنه بذلك ثم ترجع ونقول وكذلك  
 مسألة النكاح فانه لا يصح بعبارة النساء عند  
 الشافعي ويصح عنده الحكم على الغائب وعندنا  
 الحكم بالعكس في المسئلتين فاذا حكم بصحته بعد  
 وقوعه بعبارة النساء على الغائب فقد لفق ومع  
 هذا فقد حكموا بصحة هذا الحكم الملقق من المذهبين  
 وكذلك مسألة الامام ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 لما صلى بالناس الجمعة فاخبر بوجود فارة في ماء  
 الحمام الذي كان اغتسل منه للجمعة **ق**ا نأخذ  
 بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين  
 لم يحمل خبثا **ز** في المحيط البرهاني والفتاوى  
 الظهيرية ولم يكن ذلك مذهبهم ذكر المسئلة في  
 المحيط البرهاني والظهيرية وغيرهما في كتاب النكاح  
 مستشهدا بها في مسئلة من مسائل النكاح سيما في  
 ذكرها للحنفي ان يعمل فيها بغير مذهبهم **ف**هذا ابو يوسف  
 امام المذهب وكبيره المجتهد الكامل قد قلده عند

واقفا  
 الامام ابي يوسف

اى كل من صاحب المحيط  
 الظهيرية



الضرورة ولم يكن ذلك مذهباً له بل مذهباً يتجس  
 الماء القليل وان لم يتغير بوقوع ما ينجسه فيه ولا  
 شك ان الظاهر انه فعل الطهارة وصلى الصلوة  
 على مقتضى مذهبه وانما قلد في خصوص الماء فقد  
 حصل التلقيق منه وهو او في حجة لنا ويستفاد منه  
 ايضا ان للجهاد ان يقلد اذا احتاج اذ هو الظاهر  
 من فعله هنا وان كان نقل في جواهر الفتاوى  
 عن الحاوي من كتبنا ان ابا يوسف بقى على هذا المذهب  
 ستة اشهر ثم رجع الى مذهب ابي حنيفة في المسئلة  
 فانه يحتمل انه ظهر له بالدليل بعد التقليد صحة  
 ما ذهب اليه غيره ممن قلده في المسئلة وخصوصاً  
 ولفظ المحيط والظهيريه ولم يكن ذلك مذهباً له يدا  
 على وقوعه تقليداً وهذه المسئلة وهي هل للجهاد  
 ان يقلد مجتهداً فيها خلاف فالشهور انه ليس لذلك  
 وروى عن محمد جواز تقليد العالم للعلم والفقيه  
 للأفقه وقرع ابي يوسف هذا يوافقه ثم ريت في  
 اصول الامام شمس الائمة ابي بكر محمد بن احمد بن ابي

فق  
 على حصول التقليد  
 والتلفيق من الامام  
 ابي يوسف

عندنا في مذهب الحاوي  
 القدسي ونجاوي الحصري  
 ونجاوي الزاهد في فعل  
 هذا جواز غير المذكور

حاشية  
 أي مسألة بتر الحام  
 المقدمة  
 وفي بعض المواضع محمد بن  
 ابي سهل الشريفي منه

سهل الترخي صاحب المبسوط رحمه الله ما نصه  
ان على اصل ابى خيفة رحمه الله تعالى اذا كان عند  
مجتهد ان من يخالفه في الراي اعلم بطريق الاجتهاد  
وانه مقدم عليه في العلم فانه يدع رايه لراي من  
عرف زيادة قوة في اجتهاده الى ان قال وعلى قول  
ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدع المجتهد<sup>وتمسك به</sup>  
في زماننا رايه لراي من هو مقدم عليه في الاجتهاد  
من اهل عصره الى آخر ما ذكره فافاد عن محمد خلاف  
ما رايت عنه فلعل عنه في المسئلة روايتين ونقل  
صاحب الفتاوى الصوفية عن فوائد تجنيس المنقط  
اشترى الشافعي رحمه الله تعالى الباقلاء من منادى  
السكن فاكلوا واكلوا واكلوا بعد ما خلق وعلى ثوبه  
شعر كثير فقيل له في ذلك فقال حين ابتلينا النخطينا  
الى مذهب اهل العراق انتهى **وهو** بظاهره يفهم انه  
قلد في ذلك **فقد** تلخص من المنقول عن الائمة ان  
التلفيق جائز ثم بعد مدة من استنباطى جواز التلفيق  
من مسئلتى ابى يوسف وبعض علماء حوارزم ومسئلة



الأربعة كلام لا يسع هذا المحل بيانته ثم رايت في البحر  
الرائق شرح الكثر للعلامة ابن نجيم في باب قضاء  
القوايت عند قوله ويسقط بضيق الوقت والنسيان  
مانضته وان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهب  
فقوى مفتيه كما صرحوا به فان افتاه حتى اعاد العصر  
والغرب وان افتاه شافعي فلا يعيدها ولا عبرة  
برايه وان لم يستفت احدا وصادف الصفحة على مذهب  
مجتهد اجزاه ولا إعادة عليه انتهى وهذا موافق  
لما اختاره عالم قطر اليمن وفقهه في زمانه العلامة  
عبد الرحمن بن زياد الشافعي رحمه الله تعالى  
والمعنى الثاني انه ليس للانسان اذا عمل في مسألة  
بمذهب مرة ان يعمل بخلافه فيها ثانيا وهذا ايضا  
مدفوع من وجوه الاول انه لم يقم عليه دليل الاجم  
لزمه صورة التلاعب وذلك لا يلزم الا لو قصد به  
ذلك او دلت عليه قرائن احواله واما مكلف ضاق  
به الحال فالتجاء الى الاخذ في واقعة كان عمل فيها  
مرة بقول امام فوفقت له مرة ثانية فاراد الاخذ فيها

في المرة الثانية بقول امام آخر دفع ضرورة الجأته  
 الى ذلك او لغرض صحيح اني ينسب الى التلاعب وقد صرح  
 عن عمر رضي الله تعالى عنه قوله في مسألة كان حكم  
 فيها بحكم ثم تكررت فتبدل نظره فيها فحكم بخلافه  
 وقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضت **وقالت**  
 انه مجتهد وهذا حال المجتهد اية يجب عليه الرجوع  
 الى ما سنع له من الدليل بخلاف المقلد **قلت** مهلا  
 يا اخي فان المقلد لم يظهر له بالدليل صحة ما قلده  
 فيه اولا كما ظهر للمجتهد وهنا مجتهد آخر قال بخلافه  
 فهو أخرى بتجوز الانتقال له **ثم** ظهر لي بعد مدة  
 من تسطير هذه الاسطر ظهورا بينا منكشفا لارب  
 فيه ان مرادهم من قولهم لا تقليد بعد العمل انه اذا عمل  
 مرة في مسألة بمذهب في طلاق او عتاق او غيرها  
 واعتقده وامضاه ففارق الزوجة مثلاً واحتنبها  
 وعاملها معاملة من حرمت عليه واعتقده وقوع  
 البينونة بينه وبينها بما جرى منه من اللفظ مثلاً  
 فليس له ان يرجع عن ذلك ويبطل ما امضاه ويعود

ما لم يمتدحوا واكتفينا بتفاد  
 من مراجعة شرح الامام اب  
 الحسين لقد وري المختصر  
 الشيخ اب الحسن الكرخي  
 ثم المحيط الذي هاني وغيرها  
 في مظانه ومنها في مسألة  
 قضاء القاضي على خلاف  
 معتقد الحاكم عليه  
 او الحاكم له وكذا من رغبة  
 شرح الخص لا ابن ابي حجاج  
 وغير ذلك من كلام من حكم  
 على المسئلة ومن اسطر  
 من حكم عليها انسند لعل  
 الشهودى صاحب تاريخ  
 المدينة في رسالة السماة  
 بالعقد الفريد وكتبت  
 عليها بعد تعليق هذه  
 الرسالة زمان طويل وري  
 تعليق مسائل التقليد  
 وفيها بسط في ذلك قوله  
 جامعها حاشية

**قلت**  
 على معنى لا تقليد  
 بعد العمل



اليها بتقليده ثانياً اماماً غير الامام الذي كان قلده  
فيها حيث كان الثاني يرى خلاف ما رآه الاول فهذا  
معنى قولهم لا تقليد بعد العمل ولا يرجع عما قلده فيه  
وعمل به ونحو ذلك من العبارة فاما اذا وقعت له تلك  
الواقعة مرة ثانية مع امرأة اخرى او مع هذه بعد  
عودها الى نكاحه بعقد جديد فله الاخذ فيها  
بقول امام اخر ولا مانع منه كما سيأتي قريباً على انه  
قد نقل العلامة ابن امير حاج الحلبي الحنفى تلميذ المحقق  
ابن الهمام رحمه الله تعالى في شرح التحرير عن الزركشي  
من ائمة الشافعية ان في كلام بعض الاثمة ما يقتضى  
جريان الخلاف في جواز التقليد بعد العمل ايضاً وان  
منعه ليس باتفاق فاعلمه وقد نقل صاحب الفتاوى  
الصوفية عن الظهيرية والنسفية والنصاب للفظ  
من الظهيرية انه سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة  
السفدي عن الصغيره اذا زوجها ابوها من صغير  
وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غلبة منقطعة  
وقد كان التزويج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي

ان يبعث الى ثما في المذهب ليطل هذا النكاح بينهما  
 بهذا السبب قال نعم وللحنفي ان يفعل ذلك بنفسه ايضا  
 اخذا بمذهب الخصم وان لم يكن ذلك مذهبه انتهى  
 في اورد في المحيط والظهيرية مسألة ابى يوسف  
 في الفارة عقبها مستشهدا بها فاعلم ذلك وكذلك  
 مولانا خاتمة المتأخرين العلامة ابن نجيم نقل في  
 البحر الرائق في مسألة اليمين المضافة عن البرازية  
 عن اصحابنا انه لو استفتى فقيها عدلا فافناه ببطلان  
 اليمين حله العمل بفتواه وامساكها **روى** اوسع  
 من هذا وهو انه لو افناه مفت بالحل ثم افناه آخر  
 بالحرمة بعد ما عمل بفتوى الاول فانه يعمل بفتوى  
 الثاني في حق امراة اخرى لا في حق الاولى ويعمل  
 بكلا الفتويين لكن لا يفتى به انتهى ومراده بقوله  
 لا في حق الاولى اي في هذه المرة التي مضت كانهما  
 عليه قريبا **نظر** فقد صرح بجواز العمل بخلاف  
 ما عمل للعامة وانما منع ان يفتى به المفتي لئلا ينسب  
 الى الغرض والتشهي والتلاعب ولئلا ينسب العلماء

مضاف احفظه  
 اي كل من صاحبي  
 والظهيرية

وقف  
 على قوله بعد ما عمل  
 بفتوى الاول



الى التناقض من جهة العوام فافهم هذا ما قام عنك  
 في وجه ذلك ورايت في عبارة بعضهم تعليل بكلام  
 يتطرق به الى هدم مذهب اصحابنا او بنحو ذلك  
 من العبارة والله اعلم **و** **ع** ان من المسائل ما يقع  
 التصريح بها من بعض المتأخرين وخصوصا في الاصول  
 التي فيها المتأخرون وليست بمرضية بل ربما يقع  
 التصريح بخلافها من المتقدمين ويوجد من هذا  
 النوع في كتاب التحرير الذي الفه المحقق وجمع فيه  
 من مقالات المتأخرين من فضلاء عصره فمن قبلهم  
 بقليل حتى من كلام ارباب المذاهب غير مذهبنا  
 فلا علينا ان لا نأخذ بما ظهر لنا صواب خلافه  
 اذ انعم الله تعالى علينا بحصول ضرب من النظر يمكن  
 الوقوف به على الصواب **هـ** ونحن مع ذلك بحمد الله  
 تعالى لا نخرج عن درجة التقليد لاما منا الاعظم  
 الاكبر ابي حنيفة المقدم رحمه الله تعالى ورضي عنه  
 ونحن مقلدون له ول كبار اصحابه ومن بعدهم من كبار  
 ائمتنا كشمس الائمة واضرابه **و** ما يبحثه ويقرره

المراد من تقليد لاخذ  
 بما يسطره في مبسوطه  
 وغيره ويقرره من بيان  
 المذهب منه

أي القرن التاسع

المتأخرون من أهل التاسع فالعاشرون فضلاء  
المذهب قلنا النظر فيه إذا أمكن وعلينا التمسك  
بما عن المتقدمين وخصوصاً إذا انتهض متمسكاً  
فيما رتبناه وألله الموفق وبه الاعتصام <sup>فصل</sup> وما  
ينشأ من الجهل والتعصب بقوت فرض من فرض الله  
تعالى مع إمكان أقامته على رأي مجتهد جليل بل على  
رأي جمع من المجتهدين وذلك أن جهلة المتعصبين  
يتمنعون ويمنعون <sup>أي يقسم</sup> من جمع الصلاتين في السفر الذي  
ذهب إلى جواز الإمام الشافعي وغيره من صدور  
الإسلام رحمهم الله تعالى ويؤذي ذلك إلى تفويض  
رأساً وذلك أنهم لما يغرمون على المسير عند الزوال  
مثلاً فيصلون الظهر لاول وقتها ويمتنعون عن جمع  
العصر إليها فيركبون ويسرون بناء على أنهم ينزلون  
قبل المغرب آخر وقت العصر فيدركونها أداءً والحال  
أنهم قد لا يتنهاهم الزوال إلا مع الغروب بحيث  
لا يوسع الوقت للطهارة والصلوة وخصوصاً  
في حق من تعسر في الطهارة فتقوتهم الفريضة وقد

من يعسر



كان يمكنهم اذاؤها في المنزل مجموعة الى الظهر على  
مذهب الامام الشافعي وغيره ممن يجوز الجمع لأجل  
السفر فيمتنعون عن ذلك ويرضون بتفويتها ولا يرتضون  
فعلها على مذهب مجتهد يجوز لهم او يجب عليهم انبعاث  
والحال ما فرض لان تحصيل الفرض من وجه مقدم  
على تفويته من كل وجه وما هذا الا محض العصبية  
والجهل وقد ذكر الشيخ الامام الأجل ظهير الدين  
الكبير المرغيناني عن استاذة السيد الامام ابي  
شجاع رحمه الله تعالى انه سأل شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى عن كسالى بخارى انهم يصلون الفجر  
والشمس طالعة فهل تمنعهم من ذلك فقال لا يمنعوا  
لانهم لو منعوا يتركونها اصلا ظاهرا ولو صلوها  
تجوز عند اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء الجائز  
عند البعض اولى من الترك اصلا **هذه** جواب الحلواني  
وناهيك به اذ هو شيخ المذهب في عصره تخرج به  
الفحول النظار من ائمتنا كشمس الأئمة السرخسي وفخر  
الاسلام اليزدوي صاحب الميسوطين واضرا بهما

من رؤساء المذهب الذين هم قرعاء الدهر وعظماء  
ما وراء النهر **هـ** مع ان الجاهل المتعصب الغبي يمكنه  
ابقاعها بمجموعة مع الظهر تقليدا شتم اذا اراد  
الاحتياط وادرك في الوقت فسحة اعادها على  
مذهبه او قضاها بعد المغرب احتياطا ان لم تطب  
نفسه بادائها بمجموعة الى الظهر والله الموفق لاراد  
غيره وهو حسبي ونعم الوكيل قال جامعها محمد  
عبد العظيم المكي الحنفى غفر الله تعالى له وسلم  
**و بعد** تعليق هذه الاسطر بعدة سنين ظفرت  
في اثناء المطالعات بعدة من النقول تؤيد ما ذكرته  
في هذه الرسالة وتشهد له لم انشط لاحاقه  
**ثم** رايت كلاما للامام الكبير المجتهد الطود الشافعي  
في العلم رأس الفقهاء والمحدثين الشهير بابن يمينه  
الحنبلى رحمه الله تعالى اجبت تقييده في ذيل  
هذه الرسالة وهو مؤيد لما ارشدت اليه بل مضافا  
لجميع ما اورده فيها فالحاصل وان كان في كلامي  
زيادة ايضا وبيان فهو لا يخالفه بل يعضده

كان يمكنهم اداؤها في المنزل بمجموعة الى الظهر على  
مذهب الامام الشافعي وغيره ممن يجوز الجمع لأجل  
السفر فيمتنعون عن ذلك ويرضون بتفويتها ولا يرضون  
فعلها على مذهب مجتهد يجوز لهم او يجب عليهم انبعاثها  
والحال ما فرض لان تحصيل الفرض من وجه مقدم  
على تفويته من كل وجه وما هذا الا محض العصبية  
والجهل وقد ذكر الشيخ الامام الأجل ظهير الدين  
الكبير المرغيناني عن استاذة السيد الامام ابي  
شجاع رحمه الله تعالى انه سأل شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى عن كسالى بخارى انهم يصلون الفجر  
والشمس طالعة فهل تمنعهم من ذلك فقال لا يمنعوا  
لانهم لو منعوا يتركونها اصلا ظاهرا ولو صلوا  
تجوز عند اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء الجائز  
عند البعض اولى من الترك اصلا **هذا** جواب الحلواني  
وناهيك به اذهو شيخ المذهب في عصره تخرج به  
الفحول النظار من ائمتنا كشمس الأئمة السرخسي وفخر  
الاسلام اليزدوي صاحب المبسوطين واضرا بهما



من رؤساء المذهب الذين هم قرعاء الذهر وعظماء  
ما وراء النهر **م** مع ان الجاهل المتعصب الغبي يمكنه  
ابقاعها بمجموعة مع الظهر تقليداً شتم اذا اراد  
الاحتياط وادرك في الوقت فسحة اعادها على  
مذهبه او قضاها بعد المغرب احتياطاً ان لم تطب  
نفسه بادائها بمجموعة الى الظهر والله الموفق لارث  
غيره وهو حسبي ونعم الوكيل **ق** جامعها محمد  
عبد العظيم المكي الحنفى غفر الله تعالى له وسلم  
**و** بعد تعليق هذه الاسطر بعدة سنين ظفرت  
في اثناء المطالعات بعدة من النقول تؤيد ما ذكرته  
في هذه الرسالة وتشهد له لم انشط لاحاقه  
**هـ** رايت كلاماً للامام الكبير المجتهد الطود الشافخ  
في العلم رأس الفقهاء والمحدثين الشهير بابن يثيمة  
الحنبلى رحمه الله تعالى اجبت تقييده في ذيل  
هذه الرسالة وهو مؤيد لما ارشدت اليه بل مطلقاً  
لجميع ما اورده فيها فالحاصل وان كان في كلامي  
زيادة ايضاح وبيان فهو لا يخالفه بل يعضده

ويؤيده ولفظ ما رايته **سئل** العلامة شيخ الاسلام  
 تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام  
 ابن تيمية الحنبلي رحمه الله تعالى عن اهل المذاهب  
 الاربعة هل يصح اقتداء بعضهم ببعض في الصلوات  
 المفروضة وغيرها ام لا وهل قال احد من السلف  
 انه لا يصلي بعض المسلمين خلف بعض اذا اختلفت  
 مذاهبهم ام لا وهل قائل ذلك مبتدع ام لا واذا  
 فعل الامام ما يعتقد ان صلاته معه صحيحة والمأموم  
 يعتقد خلاف ذلك مثل ان يكون الامام تقياء **●**  
 او رعفا او احيما او متساكرا او متساكرا بشهوة  
 او قهقهة في صلاته او اكل ما مسته النار والحرم  
 الابل وصلى ولم يتوضا والمأموم يعتقد وجوب  
 الوضوء من ذلك او كان الامام لا يقرأ البسملة  
 او لم يتشهد التشهد الاخر او لم يسلم من الصلوة **●**  
 والمأموم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم  
 والحال هذه افقونا ما جورين فأجاب رحمه الله **●**  
 الحمد لله رب العالمين نعم تجوز صلوة المسلمين **●**

أي اقترأه منه

أي اقترأه منه

بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم  
بإحسان ومن بعدهم من الأئمة الأربعة رضوان الله  
عليهم أجمعين يصلي بعضهم خلف بعض مع تنازعهم  
في هذه المسائل المذكورة وغيرها ولم يقل أحد  
من السلف رحمهم الله تعالى أنه لا يصلي بعضهم  
خلف بعض ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف  
للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها وقد  
كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ  
البسملة ومنهم لا يقرأها ومنهم من يجهر بها ومنهم  
من لا يجهر بها وكان منهم من يقنت في الفجر ومنهم  
من لا يقنت في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة  
والرغاف والفتى ومنهم من لا يتوضأ من ذلك  
ومنهم من يتوضأ من مثل الذكر ومثل النساء بشهوة  
ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ قما  
مسته النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم  
من يتوضأ من أكل اللحم الأبل ومنهم من لا يتوضأ  
من ذلك **ومع** هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض



مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي وغيرهم  
 رضوا ان الله عليهم يصلون خلف ائمة المدينة من  
 المالكية وغيرهم وان كانوا لا يقرؤون البسملة لاسرا  
 ولا جهرا وصلى الرشيد اماما ما وقد اجتمعت فصول  
 الامام ابو يوسف خلفه ولم يعد وكان افناء الامام  
 مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد ابن  
 حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقل له  
 فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضا هل  
 تصلى خلفه فقال كيف لا اصلى خلف الامام مالك  
 وسعيد بن المسيب **وفي** الجملة فهذه المسائل لها  
 صورتان **احدهما** ان لا يعرف الماموم ان امامه فعل  
 ما يبطل الصلوات فهنا يصلى الماموم خلفه باتفاق  
 السلف والائمة الاربعة وغيرهم وليس في هذا  
 خلاف متقدم وانما خالف بعض المتعصبين من  
 المتأخرين فرغم ان الصلاة خلف الحق لا تصح وان  
 اتى بالواجبات قال لانه اذاها وهو لا يعتقد  
 وجوبها وقائل هذا القول الى ان يستتاب كاستتاب

اي والحال ان التسمية  
 ستة مؤكدة عندنا  
 عند الشافعي ومع ذلك  
 اقتدوا به عن لا يسل  
 حاشيتهم بها

اي وهما ممن لا يرى  
 الوضوء من ذلك حاشيتهم  
 مضاف

مضاف

اهل البدع اخرج منه الى ان يعتد بخلافه فانه  
ما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وعهد خلفائه رضى الله تعالى عنهم يصلي بعضهم  
ببعض واكثر الائمة لا يميزون بين المفروض والمستن  
بل يصلون الصلوات الشرعية ولو كان العلم بهذا  
واجبا لبطلت صلاة اكثر المسلمين ولم يمكن الاحتياط  
فان كثيرا من ذلك فيه نزاع وادلة ذلك خفية  
واكثر ما يمكن المتدين ان يحاط من الخلاف وهو  
لا يجزم باحد القولين وان كان المجزم باحدهما  
واجبا فاكثر الخلق لا يمكنهم المجزم بذلك وهذا  
القايل نفسه ليس معه الا تقليد بعض الفقهاء  
ولو طولب با دلة شرعية تدل على صحة قول امامه  
دون غيره لعجز عن ذلك ولهذا لا يعتد بخلافه مثل  
هذا فانه ليس من اهل الاجتهاد **صورة الثانية**  
ان يتيقن المأموم ان الامام فعل ما لا يسوغ عنده  
مثل ان يمس ذكره او النساء بشهوة او يحتجم او  
يفصد او يتقيأ ثم يصلي بلا وضوء فهذه الصورة

المرآة المذكورة في هذه الرسالة اولاً وثانياً هو الامام الكبير ابو بكر الجصاص الرزي صاحب حكام  
القرن وغيره وهو امام كبير في المذهب وهو المذكور في كتاب الفسحة من الهداية وغيرها وهو استاذ  
الشيخ ابي عبد الله الحجاقي لقاضي جعفر النسي وغيرهما من الجار وهو اخذ عن الشيخ ابي الحسن  
الكركشي رحمه الله تعالى قاله جامعها عن عنده

فيها نزاع مشهور فاحدا القولين لا تصح صلاة الماموم  
لانه يعتقد بطلان صلاة امامه كما قال ذلك جماعة  
من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحمد رحمه الله  
تعالى والقول الاخر تصح صلاة الماموم وهذا قول  
جمهور السلف وهو مذهب مالك واحمد قولي الشافعي  
واحمد بل وابي حنيفة بل واكثر نصوص احمد على هذا  
وهذا هو الضواب لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يصلون لكم فان اصابوا فلكم  
ولهم وان اخطاوا فلكم وعليهم فقد بين صلى الله عليه  
عليه وسلم ان خطاء الامام لا يتعدى الى الماموم  
ولان الماموم يعتقد ان ما فعله سايغ له وانه لا اثم  
عليه فيما فعل فانه مجتهد ومقلد مجتهد وهو يعلم  
ان هذا قد غفر الله له خطاءه فهو يعتقد صحة  
صلاته وانه لا ياتر اذا لم يعد لها بل لو حكم حاكم  
بمثل هذا لم يحزنه نقض حكمه بل كان ينقذه  
كان الامام قد فعل باجتهاده ولا يكلف الله نفساً  
الا وسعها والماموم قد فعل ما وجب عليه كانت

هذا موافق لما اخذ به  
جامعها من الفسحة وهو  
الذي ذكره الرار في ابواب  
كما تقدم اولاً في ابواب  
قاله جامعها

قوله بل وابي حنيفة اراد  
به انه اخذ قول اصحابه  
ابي حنيفة لان اصحابه  
رحمهم الله لم يسل عن اصحابه  
في المسئلة قولين وقول  
الصحة هو قول الرار وفي  
قوله من اخذ المذهب  
فانعم ذلك قاله جامعها  
عن عنده

يعني لو حكم حاكم بعده  
في مسئلة فادفع حكمه  
حاكم اخر يري حكمه الى  
ما حكم به الاول فانه  
يجب عليه تنفيذ حكم  
الاول وليس له نقضه  
من كتاب الفقه  
لاجماع الامنة في اخر  
ما ذكره في كتاب القضاء  
قاله جامعها حاشيت



صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى  
ما يجب عليه وقد حصلت موافقة الامام في  
الافعال الظاهرة وقول القائل ان الماموم يعتقد  
بطلان صلاة الامام خطأ منه فان الماموم  
يعتقد ان الامام قد فعل ما وجب عليه وان الله  
قد غفر له ما اخطأ فيه وانه لا تبطل صلاته  
لاجل ذلك ولو اخطأ الامام والماموم فسلم  
الامام خطأ واعتقد الماموم جواز متابعتة  
فسلم كما سلم المسلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
لما سلم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من اثنين  
سهما مع علمهم بانه انما صلى ركعتين وكما لو صلى  
خمسا سهما فصولوا خلفه خمسا مع علمهم كما صلى  
الصحابه خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم  
خمسا فتابعوه مع علمهم بانه صلى خمسا لا اعتقاد  
جواز ذلك فانه تصح صلاة الماموم في هذا الحال  
فكيف اذا كان المحطى هو الامام وحده وقد اتفقوا  
كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لم تبطل صلوة

مطلب

في تحذير جامعها  
بما وقوله

المأموم اذا لم يتابعه فدل ذلك على ان ما فعله  
الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلوة المأموم  
والله اعلم انتهى بلفظه **في نظره** فانه مطابق ومؤكد  
لما ذكرته في هذه الرسالة والله الحمد على موافقة  
من مضى من كبار الائمة وكثيرا ما اختار شيئا  
فاجدني قد سبقني الى اختياره الفحول من الائمة  
او استشكل شيئا فاجد استشكله منقولا  
عن بعض كبار المتقدمين وكذلك اذا ابدت قولا  
لم اكن وقفت عليه ولا وقف عليه من راي كلامي  
بحث يقع منهم موقع الانكار ويحلمهم الجمل  
والعصبية على رده ثم اجد بعد ذلك بعينه  
او بما يوافق منقولا عن السلف فمن بعدهم من كبار  
الائمة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء بل ربما  
افعل امر من الامور العادية فيستغفر به الناس  
ويتعجبون من صدوره متى ورع اعيب على بد ربنا  
انسب به عند بعض الجهال الى سخافة العقل ثم  
اجده او مثله محكما عن بعض الصحابة رضي الله

تعالى عنهم والتابعين او عن بعض الخلفاء  
 او السلاطين الكبار المجمع على رصاته عقلهم  
 وجلالهم والحمد لله رب العالمين **في**  
 تلخيصا شافعي زمانه السيد الجليل عمر بن عبد  
 الرحيم البصري ثم المكي رحمه الله تعالى ومن خطه  
 الكريم نقلت ما نصه **قال** الامام الرافعي في العزيز  
 وان كانت صلاته صحيحة في اعتقاد الامام دون  
 المأموم او بالعكس فان كان لاجل الاختلاف في  
 الفروع كما اذا منحنى فرجه وصلى وترك  
 الاعتدال او قراء غير الفاتحة في صحة اقتداء  
 الشافعي به وجهان احدهما يصح وبه قال القفال  
 لان خطاه غير مقطوع به والثاني وبه قال الشيخ  
 ابو حامد لا يصح لفسادها عند المأموم فاشبه  
 ما لو اختلف اجتهاد رجلين في القبلة لا يقتدى  
 احدهما بالآخر وهو اظهر عند الاكثرين انتهى **قال**  
 الزركشي في الخادم ما حاصله وخلاصه ما رحمه  
 ونقله عن الاكثرين غير مسلم وانما تعرض له طائفة

كتب في ذيلها هذا التلخيص  
 لما نظف فيها فاجتبه وكتب  
 ذلك مؤيداً به ما فيها قاله  
 جامعها  
 تلخيص مولانا شافعي زمانه  
 السيد عمر بن عبد الرحيم  
 البصري رحمه الله تعالى

قوله ما رحمه هو ابتداء ذكر  
 الحاصل والخلاصة وفاعل  
 رحمه ونقله هو الامام  
 الرافعي رحمه الله تعالى

**مصاب**  
 الزركشي في الخادم اسم  
 الشافعية والخادم اسم  
 كتاب كبير من تصنيفه



كالسنديني والرويا في الحلية والبغوى وصاحب  
 الكافي والغزالي في فتاويه ولم يذكر المسئلة طائفة  
 كالماوردي والذارمي والشيخ في المذهب والتبیه  
 وكلام الشيخ ابی حامد فيها محتمل فانه قال لم اقدبه  
 وهو محتمل الكراهة وعليها جرى الرويا في في البحر  
 ولم يصح القاضي ابوالطيب شيئا بل حكى عن الذارمي  
 الجواز وعن ابی اسحق المنع والقابلون به لم يقفوا  
 للشافعي على نص بل قالوا انه قياس مذهبه ●  
 في المختلفين في القبلة او الاواني وهذا ممنوع نقلاً  
 وتوجيهها اما النقل المنصوص للشافعي كما نقله  
 القفال الصحة وما يشهد للصحة ما حكاه المحاملي  
 في المجموع قال قال الشافعي في الاملاء واذا دخل  
 الرجل بلداً فتوى ان يقيم اربعاً وكان يرى جواز القصر  
 حينئذ ومعه رجل يعتقد عدم جوازه لمن ذكر ●  
 فاكره له ان يقدمه ويصلي خلفه لانه يعتقد ان  
 صلاته المقصورة لا تجوز فان قدمه وصلي خلفه  
 جاز لانه محكوم بصحة صلاته في حقه هكذا حكاه

أي رواية ودراية  
 المنقول عن الشافعي رضي  
 الله عنه الصخرة

انظر نص الامام الشافعي  
 رحمه الله تعالى في قوله لانه  
 محكوم له فانه يشهد  
 لما قدمته من فتوى ان  
 المجتهد انما يحكم بطلان  
 عمله ان كان خلفه ذلك  
 بقوله انما ذكرته فيما  
 تقدم قوله جامعها  
 عن غيره

القاضي أبو الطيب عن الاملاء ولو كانت العبرة  
 باعتقاد المأموم لكان اقتداؤه به باطلاً لأن عند  
 المأموم ان نية القصر لا تنفقد معها الصلاة ومع  
 ذلك صحح الشافعي الاقتداء باعتباراً باعتقاد الامام  
 وهذا النص ذكره النووي ايضا في باب صلاة المسافر  
 من شرح المذهب ووقع في بعض نسخ شرح المذهب  
 هناك والمختار او الظاهر قول القفال وهو الصحة  
 فلم تزل الائمة المختلفون في الفروع يصلي بعضهم  
 خلف بعض ويشهد له تصحيحهم ان الماء الذي توضأ  
 به الحنفى وغيره ممن لا يرى وجوب النية مستعمل  
 وان لم ينو على الاصح وهذا هو الصواب الذي ينبغي  
 أن يكون الفتوى عليه وقد كان الامام الشافعي  
 رضى الله تعالى عنه يصلي خلف ائمة المدينة وائمة  
 مصر وكانوا لا يبسمون ولم ينقل عنه الامتناع  
 عن الاقتداء بهم ولا الاعادة **روى** عن ابن مسعود  
 رضى الله عنه انه أتم تمني مع عثمان رضى الله عنه  
 مع انكاره عليه ذلك فقبل له في ذلك فقال

من قال  
 لم تزل الائمة مع اختلافهم  
 يصلي بعضهم خلف بعض

أى القول بالصحة

يعنى وأحال ان التسمية  
 عنده فوضع مع الفاتحة  
 حاشية

أى قبل له كفا تمتع  
 وانت لا ترى الا تمام

الخلاف شرفه **و** ما توجيه المانعين بقولهم ان  
 الماموم يعتقد بطلان صلاة الامام فردود فانها  
 مسألة اجتهادية واعتقاد الخطاء فيها لا يسوغ  
 كما في غيرها من المسائل الاجتهادية كالحكم بصحة  
 حكمه وامتناع نقضه بشرطه **و** ما قيا سهم على  
 المجتهدين في القبلة او في الاواني فيفرق بان الامام  
 والماموم فيها يعتقدان فساد صلاة من صلى بطهاره  
 اثناء نجس او الى غير القبلة بخلاف الماموم في قدا  
 بتارك الفاتحة فانه لا يعتقد بطلان صلاته مع  
 تركها لانه مستند باجتهاد من جملة عقيدة الماموم  
 التي يدين بهاربه اعتقاد صحته وبان المجتهد <sup>في الحق</sup>  
 لو بان له في مسئلتى الاواني والقبلة ان الامر على  
 خلاف ظنه يقينا لزمته الاعادة بخلاف المجتهد  
 في الفروع لو عثر على نص جلي مخالف لاجتهاده **و**  
 السابق لا يلزمه اعادة ما صلاه بالاجتهاد السابق <sup>في الوقف</sup>  
 وسر ذلك ان الاجتهاد الاول مستند الى امر عادي  
 وقرائن تشير الظن الكفى بها الشارع تخفيفا على الامة

هذا موافق لما تقدم مني  
 في صدر الرسالة قوله  
 جامعها

مطلب

اي يفرق ايضا بان المجتهد  
 الاول

اعلم مسئلتى القبلة  
 والاواني  
 قوله وشر ذلك الى قوله ومن  
 اخذ ليس من كلام الخادم  
 كذا بخطه الشريف وعله  
 من تحقيقاته العلية



فاذا تحقق الخطأ فيها رجع الى الاصل وتبين عدم  
 صلاحيتها لما ظن ومعايبها بخلاف الاجتهاد الثاني  
 فانه مستند الى امر شرعي اوجب الشارع عليه  
 اتباعه فلم يقع عمله السابق على خلاف حكم الله تعالى  
 وان فرض وصرح النضر الثاني المعثور عليه بحيث  
 افاده اليقين او ما قاربه من الظن القوي وايضا  
 الاجتهاد الاول يمكن التوصل الى القطع بالخطأ  
 فيه بخلاف الثاني وممن اختار ذلك من المتأخرين  
 صاحب الذخاير وافرد المسئلة بتصنيف سماه بيا  
 المشروع في الاقتداء بالمخالفين في الفروع وقال  
 ابن ابي الدم في باب الجنايز من شرح الوسيط لعل  
 الاصح الصحة مطلقا واقام الدليل على الجواز  
 من وجوه ثم نبه على امر حسن فقال وهذا الخلاف  
 كله في المجتهدين معا واما عوام الناس فليسوا مقصودين  
 في هذا الخلاف فانهم لا مذهب لهم يقولون عليه  
 واما فرضهم التقليد عند نزول النازلة فمن افناهم  
 من اهل الفتوى وجب عليهم قبول قوله وانتسابهم

اي وما يفرق به ايضا  
 في مسئلتنا قبله والاواني  
 ائمة الاقتداء بالمخالف

ما افاده ابن ابي الدم من  
 على مخارجه في المسئلة من  
 لا مذهب لهم ولا يقتض  
 مخالفة الغير في ذلك  
 وخلاف في المسئلة يه  
 كما بخطه الشريف ايضا  
 قاله جامعها

مطلب العوام  
 لا مذهب لهم

الى المذاهب محض عصبية ومعناه انه ارتضى ان يجعل  
 في عبادته وكل احواله بقول امام انتسب اليه فهو لاء  
 يصح قدوة كل منهم باي امام كان من غير تفصيل  
**ونقل** عن الامام احمد رضى الله تعالى عنه انه كان  
 يرى الوضوء من الدم الكثير ف قيل له ان كان الامام  
 لا يتوضأ من ذلك أصلى خلفه فقال سبحان الله  
 أقول انه لا يصلى خلف سعيد بن المسيب وما لك  
 رضى الله تعالى عنهما **وكان** القاضي ابو عاصم العامري  
 الحنفى ما را على باب مسجد القفال والمؤذن يؤذن  
 للمغرب فنزل عن رابته ودخل المسجد فلما رآه القفال  
 امر المؤذن بشئ الإقامة وقدم القاضي فتقدم  
 وجهه بالبسملة وأتى بشعار الشافعية في صلاته  
 وكان ذلك منهما تهوينا لأمم الخلاف في الفروع  
**وقال** القاضي الحسين في تعليقه والمختار ان كل  
 مجتهد مصيب الا ان احدهم يصيب الحق عند الله تعالى  
 والباقون اصابوا الحق عند انفسهم **وقال** ابن السمعاني  
 قال علماءنا من اخطاء كان محطبا للحق عند الله تعالى

القاضي ابو عاصم المذكور  
 كان كبير في المذهب له  
 المبسوط في فروع الدين  
 مجلدا وله ذكر في كتاب  
 المعبره مثل الخطوط  
 وغيرها من كتب الفقه  
 وكان في طبقة شيوخ الامم  
 شمس الائمة الحلو في الامم  
 وله ذكر في القدرى وغيرها  
 الامام غير الذي في قفاوى  
 والقبول العام في حان  
 من خط محمد بن حاتم  
 زسالة تحفظه الله وفعه  
 كرفع اليد وغيرها

كان من كرام الائمة الشافعية  
 وهو استاد الامام في الفقه  
 البغوى صاحب التفسير  
 والمصابيح وغيرها

**مصلح**  
 هل يقال كل مجتهد  
 مصيب

مصيباً في حق عمل نفسه حتى ان عمله يقع صحيحاً •  
 عند الله تعالى شرعياً كانه اصاب الحق عند الله تعالى  
 وقد حكى الشافعي رضي الله تعالى عنه الاجماع على  
 ان كل مجتهد اذا جهته اده الى امر فهو حكم الله تعالى  
 في حقه ولا يشرع له العمل بغيره حينئذ فمن صلى •  
 بحكم اجتهاده فصلاته صحيحة عنده وعند من  
 يخالفه في المسئلة لا اعتقاده ان ذلك حكم الله  
 عنده وصلاته صحيحة لا تيان بهما على الوجه •  
 المأمور به وحينئذ كيف يمنع الاقتداء به مع  
 الحكم بصحة صلاته في نفسه انتهى مع تلخيص  
 وتحريراً قضاه سقم النسخة **والى** هنا انتهى ما رايته  
 بخط المذكور دامت افادته وقد ارسل به الى  
 في ذيل نسخة من هذه الرسالة بعد امر انظره  
 السعيد عليها **وهذا** بحمد الله تعالى ايضاً مويد  
 لما اشرت اليه واعتمد فيها عليه • والله الموفق

مصل  
 مفيد جند

مصل  
 اخفضه وزد على  
 بان كل من اجتهد في  
 سطرانها لا يجوز التلقي  
 كما اشرت اليه فيما تقدم بانها  
 مغالطة والاطلاق في محل  
 تقييده قاله جامعها

قوله فمن صلى الخ هذا هو  
 التوحيد الذي ذكرت انه  
 ساقط في ان الرسالة عند  
 حكاية الشافعي في هذه الاجماع

اعني السيد الخليل  
 العالم العامل عن عبد  
 الرحيم ابصر كاشف





فائدة ذكر الشيخ الطيب بن أبي بكر الحضرمي في كتابه نهاية سؤال العباد في  
مسائل التقليد والاجتهاد ان الاقدي محمد عبد العظيم المكي الحنفي الملا  
فروخ بن عبد المحسن الرومي الموروي صنف رسالة سماها القول السديد  
في مسائل الاجتهاد والتقليد جاد فيها وكان مفتيا بالمحرم الشريف في أوائل  
المائة الحادية عشر وقال الطبيب المذكور حكى لنا شيخنا السيد عمر بن عبد  
الرحيم البصري والعلامة محمد بن أبي حمزة من الحنفية كشيخه القاضي  
علي بن جابر الله بن ظهيره كانوا يقرؤون الفتاوى خلف الامام وذكر الشيخ  
علي بن جمال تلميذ السيد عمر البصري المذكور ان السيد عمر هذا تلميذ العلامة  
ابن حجر المكي وذكر الطبيب ايضا ان الشيخ حسن الشربلاي الحنفي صنف

رسالة في هذه المعنى سماها العقد الفريد في مسائل الاجتهاد  
والنقيض فرغ من تصنيفها سنة ست واربعمائة  
وان الجلال السيوطي صنف كتابا في هذا المعنى  
سماه جزيل المواهب في اختلاف  
المذاهب

قال جامع هذه الرسالة محمد عبد العظيم المكي الحنفي ابن  
المقدس المبرور الملا فروخ بن عبد المحسن الرومي الموروي  
هذه فائدة ينبغي ان تكتب في قضا هذه الرسالة اوزيلها  
ونقت عليها بعد تعليق الرسالة بزمان كثير وهي مؤيدة  
لما صدرت به فيها قال الامام المجتهد حقا والقودة  
الوارث المجتهد صدقا حافظ العصر ابو الفضل جلال  
الدين عبد الرحمن السيوطي رحمه الله تعالى في كتاب  
الرد على من أجلى الارض وجهل ان الاجتهاد في كل  
عصر فرض ما نصه قال ابن حزم في كتابه النبد الكافية

اعني به قول اعلم انه لو  
يكلف الله تعالى احدا  
من عباده ان يكون  
الحق حاشيه

في علم الاصول التقليد حرام ولا يحل لاحد ان يأخذ قول  
 احد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبرهان لقوله  
 تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه **م**  
 اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا  
 بل نتبع ما الفينا عليه اباءنا وقال ما رعا من يقلد **•**  
 فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه **•**  
 اولئك الذين هدى الله واولئك هم اولوا الالباب **•**  
 وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول  
 ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يبح الله تعالى  
 الرّد عند التنازع الى احد دون القرآن والسنة وحرّم  
 بذلك الرّد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن  
 والسنة وقد صرح اجماع الصحابة كلهم ولهم واخرهم  
 واجماع جميع التابعين ولهم عن اخرهم واجماع تابعي  
 التابعين ولهم عن اخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد  
 منهم احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم فيأخذوه **•**  
 كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي حنيفة او جميع اقوال  
 مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع اقوال احمد رضي الله

• مطلب •

• مضمون •

تعالى عنهم ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول  
غيره ولم يعتمد على ما جاء في القرآن والسنة غير صارف  
ذلك الى قول انسان بعينه **انه** قد خالف اجماع الامة  
كلها اولها عن اخرها يبين لا اشكال فيه وانه قد  
لا يجد لنفسه سلفا ولا انسانا في جميع الاعصار  
المحمودة الثلاثة وقد اتبع غير سبيل المؤمنين فعوذ  
بالله من هذه المنزلة **وايضا** فان هولاء الفقهاء  
كلهم قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم  
من قلدهم **وايضا** فما الذي جعل رجلا من هولاء او من  
غيرهم اولى ان يقلد من عمر بن الخطاب او علي بن ابي  
طالب او ابن مسعود او ابن عمر او ابن عباس وعائشة  
ام المؤمنين رضي الله تعالى عنهم فلو ساغ التقليد  
لكان كل واحد من هولاء احق بان يتبع من غيره وذكر  
في كتاب التلخيص نحو ذلك ومن عبارته فيه وهل اباح  
مالك او ابو حنيفة او الشافعي رضي الله تعالى عنهم  
قط لاحد تقليدهم حاشا لله من هذا بل وانه قد نهوا  
عن ذلك ومنعوا منه ولم يفتوا لاحد فيه **وقال**

اي لا يجد من فعل ذلك  
من السلف ولا خلفا  
واحد

اي الامام ابن خزيمة



في كتابه الدرة وعلى كل احد مقدار ما يطيق من الاجتهاد  
 في الدين ولا يحل لاحد ان يقلد احدا لاحياء ولا ميتا ولا  
 ان يتبع احدا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا قديما ولا حديثا ومن التزم طاعة انسان بعينه  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائلا بالباطل  
 ونحالا لما عليه جماعة الصحابة وجميع التابعين  
 او لهم عن اخرهم وجميع تابعي التابعين بالاخلاق من احد  
 منهم فما كان في الاغصار الثلاثة واحدا فما فوقه  
 اخذ قول انسان فوقه فنصره كله واعتقده باسره  
 وانتسب اليه فهذه بدعة خالف الاجماع الثام  
 صاحبها **وقال** في كتابه ابطال التقليد انما حدث  
 التقليد في القرن الرابع **وقد** اقتضت على هذا المقدار  
 مما نقله السيوطي عن ابن خزم **ثم** قال السيوطي في اخر  
 ذلك وقوله يعني ابن خزم في قوله اي في اول كلامه  
 لا يقلد احدا غير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سبقه اليه الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال في  
 مختصر المرنى في باب القضاء ولا يقلد احدا احدا دون

اي ممن تقدمه في الزمان وفي  
 العلم والفضل

في السبوطي

قوله جامعها عن عند

وتقليد غيره الى ان قال قال ابو شامة فعلى هذا كان  
السلف الصالح يتبعون الصواب حيث كان ويجهدون  
في طلبه وينهون عن التقليد انتهى ما نقلته عن السيوطي  
رحمه الله تعالى بحذف كثير قال جامعها غفر الله تعالى  
له **قوله** ولا يخفى ان هذا كله لمن قدر على النظر والتدريج  
كما اشرت اليه في الرسالة واما العامة فلا سبيل لهم  
الا العمل بفتوى من كان من اهل العلم لاشبهه في هذا  
والا فيصير تكليفا بما ليس في الوسع وهو باطل بالنظر  
وقد صرح بذلك غير واحد من المتقدمين والمتأخرين  
**هـ** علم انني بعد تعليق هذه الرسالة وقفت على كلام  
متفرق للعلماء في اثناء المطالعات للكتب المبسوطة  
تصانيف من اهل المذهب وغيرهم في مدد متطاولة  
فلم انشط لتفسيده لما بداني من الاعذار الداخلة  
في المزاج والخارجة عنه وكلها اعني تلك النقول  
مؤيدة لجميع ما ارشدت اليه في الرسالة حتى هذه  
العبارة وهي قولي في اول الرسالة اعلم انه لم يكلف  
الله تعالى احدا من عباده بان يكون الى آخرها وجدتها

بلفظها او بنحوها فما يوافق معناها منقولة عن الشيخ  
الامام عز الدين بن عبد السلام الملقب بسيلطان العلم  
وكذا عن غيره وقد تكرر وقوع مثل هذا فيما ا قوله  
وابديه كما اشرت الى ذلك قبل هذا وقد كنت قد يما  
وقفت على كتاب في اصول الدين في مجلد للامام ابن  
عرفة المتأخر سماه ايتار الحق على الخلق وطالعه  
كلا ذهب فيه الى ما رآه انه الحق من كلام الأئمة  
في المذاهب غير متقيد في ذلك بمذهب فحم الله اهل  
الحق والانصاف وكما ناشر التعصب والتعسف  
والخلاف وجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه  
اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب  
تمت الرسالة المروجة الذبالة بقلم الفقير  
محمد علي السنيح وثمانين ومائتين والالف بمصر سنة ١٢١٧





أي النبطي

قوله جامعها على غنى

وتقليد غيره إلى أن قال **قال** بوشامة فعلى هذا كان  
السلف الصالح يتبعون الضوابط حيث كان ويجهتدون  
في طلبه وينهون عن التقليد انتهى ما نقله عن النبطي  
رحمه الله تعالى بحذف كثير قال جامعها غفر الله تعالى  
له **أقول** ولا يخفى أن هذا كله لمن قدر على النظر والتجسس  
كما أشرت إليه في الرسالة وأما العامة فلا سبيل لهم  
إلا العمل بفتوى من كان من أهل العلم لاشبهة في هذا  
والأفصير تكليفا بما ليس في الوسع وهو باطل بالنظر  
وقد صرح بذلك غير واحد من المتقدمين والمتأخرين  
**واعلم** أنني بعد تعليق هذه الرسالة وقفت على كلام  
متفرق للعلماء في أشاء المطالعات للكتب المبسوطة  
نصايف من أهل المذهب وغيرهم في مدد متطاولة  
فلم أنشط لنقيده لما بدا لي من الإغذار الداخلية  
في المزاج والخارجة عنه وكلها أعني تلك النقول  
مؤيدة لجميع ما أرشدت إليه في الرسالة حتى هذه  
العبارة وهي قولي في أول الرسالة أعلم أنه لم يكلف  
الله تعالى أحدا من عباده بأن يكون إلى آخرها وجدتها

بلفظها



بلفظها او بنحوها مما يوافق معناها من قوله عن الشيخ  
 الامام عز الدين بن عبد السلام الملقب بسيلطان العلماء  
 وكذا عن غيره وقد تكرر وقوع مثل هذا فيما ا قوله  
 وابديه كما اشرت الى ذلك قبل هذا **وقد كنت** قديما  
 وقفت على كتاب في اصول الدين في مجلد للامام ابن  
 عرفة المتأخر سماه ايشار الحق على الخلق وطالعت  
 كما اذهب فيه الى ما رآه انه الحق من كلام الائمة  
 في المذاهب غير متقيد في ذلك بمذهب فرحم الله اهل  
 الحق والانصاف وكفا ناشر التعصب والتعسف  
 والخلاف وجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه  
 اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب  
 تمت الرسالة المستروجة الذبالة بقلم الفقير  
 محمد علي السبع وثمانين ومائتين والالف **٢٨٧**





## فائدة مهمة جداً

قال الشيخ الامام الحافظ الفقيه جمال الدين محمد بن الامام  
 محب الدين الطبري الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى  
 بكتاب الشويخ الى حج البيت العتيق في الباب الثامن عشر  
 في الطواف والسعي في المعنى السابع من الامور التي ينبغي  
 ملاحظتها ويستحب ان يقف في اخر طوفة من طوافه وراء  
 الحجر بما يوازي الميزاب الشريف ويستقبل القبلة ويدعو  
 ويتضرع ويبتهل وكذلك في الموضع الذي يقال له المستحاض  
 في ظهر الكعبة قريباً من الركن اليماني ينبغي ان يقف هناك  
 ويبسط ذراعيه ووجهه وصدره على الكعبة ويستغفر  
 الله تعالى ويتضرع ويعترف لربه بذنوبه ويسأله العفو  
 عنها فقد قيل كما من مؤمن يقرب بذنوبه الى الله تعالى هناك  
 الاغفر له وجاء ان الله تعالى وكل بالركن اليماني  
 سبعين الف ملك قياماً عليه يؤمنون على  
 دعاء الداعي عنده انتهى

